او با المضارع المنفي وبعض هذه الاقسام يتعين فيها الواو مع ذلك الضمير
وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاؤها
وبعضها يخرج فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان
كانت لا اهـ ق والفعل مضارع لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهر
وان كان ماضيا في المعنى نحو قمت واصك وجهه قال شيخنا يرد هذا الظاهر
قوله في المتن في التقليل واما المقارنة لا تامل اهـ سيد تستشكل ثراي على
قراءة الرفع واما على قراءته بالجزم على انه بدل اشتمال من تمت فليس بما نحن
فيه من شيء ولا يصح ان الجزم لكونه جوابا للشرط لان شرط الجزم في جوابه
صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا لان
الاصل لم تقارع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى
التقليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه
عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة
الى مزيد الربط بعدم مشابهة لحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة
والتفصيل الآتي يمكن حمله عليها يساعد ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى
ذلك التقليل فليراجع وانما قلنا ولم ينطبق مع هذا الكلام لان مقتضى
ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الحالة
المفردة ولا ان لا تاتي في الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط
الواو عند المشابهة كانت الجملة الى الربط اولى فلم يطابق ما تقدم هذا
الان يرد الى ما ذكر بان تفسير الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة
اهـ وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع ايضا ما ذكره سم بقوله قوله
امتنع دخولها قد يقال ان كانت هذه الصورة لا تحس الحاجة فيها الى زيادة
الربط ابدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها
الى ذلك فينبغي جواز الواو فيها لكن ومشابهتها المفردة معارضة
بالاحتياج الى الزيادة اهـ لان الاصل المفردة قالع ق واما لة
المفردة اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان لحال فضلة
وكونها فضلة يقتضي لعرابها بالنصب والاعراب يقتضي الافراد
لعراقة المفرد اي تامله في الاعراب اهـ لعراقة المفرد اي

تامله

تاصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها
موقعه ق ثم قال وانما تامل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز
كما تقرر في محله اهـ وهي تدل اي في اصل وضعها ق لانها
لبيان الهيئة قال السيد فينبغي ان تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد
راكبا لا غير ماشيا لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك اي تكونها
على صيغة الاثبات يظهر انها تدل على حصول صفة اهـ واورد على قوله فينبغي
ان تكون الخ اعطاؤهم غيرها لا في نحو جاءا القوم غير زيد الان يعرف بامكان
الاثبات هنا لا هناك وقال بعضهم المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا
المثال وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد
لكن دلالته في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى ان يتمسك
فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النحاة على المنع فيما ذكر
وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق
الدال اهـ سم مع حذف التي عليها الفاعل ايحال التلبس بالفعل
المفعول او بواسطة حرف الجر وفضل المجرور غير ثابتة بان
تنفك عن صاحبها وهذا معنى المقارنة اي اللازمي اذ معناها
المطابقة بتشارك وقوعي المضمرين في زمان واحد كما في المفردة
لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول
هو من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا
بان مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والا فاصل الدليل الاستعمال
اهـ سيد على التجدد كان الاولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع
كالمفرد في دلالته على حصول صفة اخرى ويمكن ان وجه الاتيان به الاشارة
الى ان سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه
ويرد به ذلك قول ع ق من جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول المعرى
ووقوعه لا ينفي ذلك المعرى لعدم النافي ومنعه كونه فعلا يفيد
عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل في اصل
وضعه يدل على التجدد المقتضي للعدم اهـ ثم ناقش في كون التجدد يقتضي
العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتامل وكتب ايضا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)